جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني حول:

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عنوان المداخلة:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر...الواقع والتحديات

من إعداد:

أ.تواتي خديجة — أستاذة متعاقدة

أ.بن يمينة كمال — أستاذ مساعد

قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، فهذه المؤسسات لها أهمية كبيرة في اقتصاد العديد من الدول، حيث تلعب دور مهم في توفير مناصب العمل والمساهمة في الناتج المحلي الخام وترقية الصادرات.

وذلك من خلال التعرف على الاطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها، والإشارة إلى أهم العقبات والمشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات، والبرامج المسطرة من طرف السلطات بهدف ترقية نشاطها ودعمه.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاقتصاد الجزائري، برنامج التأهيل، التمويل.

مقدمة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تنمية الاقتصاد من خلال ما تقدمه من مساهمتها في دفع النمو وزيادة الناتج المحلي الخام، والمساهمة الفعالة في التصدير وزيادة قدرة الابتكار، وتوفير مناصب عمل والحد من البطالة، فهي من المصادر الرئيسية لتطور التكولوجي ونقل المعرفة، لهذا تزايد اهتمام الدول بها، مما أدى إلى اتشارها وزيادة عددها، فقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم وأقوى أدوات وعناصر تنمية الاقتصاد، وأهم العناصر الاستراتيجية في عمليات التنمية والنمو الاقتصادي في دول العالم، فهذه المؤسسات لها الفضل الاساسي في نمو وازدهار العديد من الدول أهمها الصين حالتي تمكنت من تحقيق أكبر معدلات نمو دولية.

والجزائر قامت بتوجيه المزيد من الاهتمام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات القليلة الماضية، من خلال وضع جملة من السياسات والاجراءات، بهدف ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتسليم بأن مثل هذه المؤسسات لها مكانتها وأهميتها في سياسات تنمية الاقتصاد، ولكن رغم كل تلك المجهودات إلا أن هذه المؤسسات تعترضها العديد من العراقيل وتواجه عدة مشاكل، مما جعلها لا تقوم بدورها كما ينبغي أن يكون إذا ما تم اسقاط تجربة الجزائر في هذا السياق بتجارب دول نامية أخرى، وهذا يؤدي إلى طرح اشكالية: **ما هي العقبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟ وما هي أهم الآليات التي تمكن من مواجهة هذه العقبات؟** وللإحاطة بجوانب الدراسة سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

1-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي؛

2-العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

3-برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي

تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة منها والنامية، بالرغم من اختلاف الخصائص التي تتميز بها باختلاف طبيعة اقتصاد الدولة.

1.1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بموجب القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حسب المادة 04 تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعته القانونية بأنها مؤسسة انتاج سلع أو خدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، وتستوفي معايير الاستقلالية

وحسب المادة 05 تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار.وحسب المادة 06 تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، أو ألا يتجاوز مجموع حصيلتها لسنوية 100 مليون دينار[1].

الجدول (01): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 200 مليون دج	لا يتجاوز 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 200 مليون و2 مليار دج	بين 100 و500 مليون دج

المصدر: نادية قويقح، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق*، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 14، 2006، ص. 193.

[1] شعيب أتشي، *واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية* ، مذكرة تخرج ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جلمعة الجزائر، 2008/2007، ص. ص. 13-14.

2.1-خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تَخْتصُّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص تميزها أهمها[2]:

-صغر حجم أ رس المال المطلوب لانطلاق نشاط المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة مقارنة بالكبيرة، كون احتياجاتها من البنية التحتية بسيطة نظرا لصغر حجمها؛

-الجمع بين الإدارة والملكية : غالبا ما يكون مالك المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة هو مسيرها، كما يتسم هيكلها التنظيمي بالبساطة؛ كما أن التنسيق والتوجيه فيها يكون بشكل مباشر بين أفراد المؤسسة، إذ يقل الاعتماد على التقارير واللوائح كلما صغر حجم المؤسسة إلى أن يصل للاتصال الشفهي المباشر؛

-قصر فترة الاسترداد: وهو قصر الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف الاستثمار، وهذا نتيجة لصغر حجم أ رس المال المستثمر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتواجد المؤسسات الكبيرة في أنشطة ذات كثافة رأسمالية كبيرة وذات طلب كبير على منتجاتها، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتواجد في نوعين من الأنشطة (الأنشطة التابعة وهي الأنشطة التي ترتبط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعلاقات مباشرة مع المؤسسات الكبيرة، بالتالي فإن حجم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الحالة يتوقف على حجم نشاط المؤسسات الكبيرة المرتبطة بها - الأنشطة المستقلة وهي الأنشطة التي لا ترتبط فيها المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة بعلاقات مباشرة أو غير مباشرة مع المؤسسة الكبيرة، بل تكون منافسة لها في حال كان حجم السوق صغير أو سوق يتميز الطلب فيه بالتذبذب؛

-صعوبة الحصول على كفاءات متميزة؛ فأجور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا ظروف العمل بها هي في الغالب أقل جاذبية من تلك التي في مؤسسات كبيرة؛

-معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل بها، وغالبا ما ترتبط بخصائص محددة لتلك المنطقة. وهو ما يجعلها في علاقة وثيقة بالمجتمع المحلي، كما يجعل علاقتها شخصية مع مختلف عناصر بيئتها من عملاء وموردين وزبائن؛

-إن صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمنحها مرونة في الدخول والخروج من السوق، إذ أن صغر حجم الأصول الثابتة للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة وصغر حجم إنتاجها وبالتالي مخزونها، يتيح لها تحويل أصولها الثابتة إلى سيولة والخروج من النشاط أو تغييره بشكل أسهل مما هو عليه بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، وبخسائر أقل عند اقتضاء الضرورة؛ والتكيف

---

[2] بن نعمان محمد، *مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا* ، مذكرة تخرج ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير عمومي، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص.ص. 7-9.

مع مختلف المتغيرات البيئية التي قد تحدث فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة بإمكانها أن تغير تركيبة القوى العاملة، سياسات الإنتاج والتسويق، التكنولوجيا المستخدمة بسهولة تامة و بأقل تكلفة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛

-بساطة الهيكل التنظيمي إذ تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة المستويات السلمية بالتالي فهيكلها التنظيمي يميل أكثر ليكون أفقيا.

-تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل أساسي يواجهها حتى في الدول الصناعية وهو صعوبة الحصول على التمويل اللازم لنشاطها.

-ارتفاع الإنتاجية والإبداع مقارنة بالمؤسسات الكبيرة فتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووجود عدد كبير منها يؤدي إلى اشتداد المنافسة بينها وهو ما يجبرها على الرفع من إنتاجيتها والإبداع لديها في نفس الوقت.

3.1-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تحسين مستوى النشاط الاقتصادي والمتمثل في:المقاولة من الباطن، تنمية المنافسة، خلق القيمة المضافة وجلب الاستثمار الأجنبي، تحقيق التكامل الصناعي، زيادة الناتج المحلي، دعم التجارة الخارجية، الاستغلال الأمثل للموارد المحلية وغيرها من المؤشرات الأخرى[3]:

-المساهمة في المقاولة من الباطن: تساعد المقاولة الباطنية على زيادة فرص التشغيل وتراكم الثروة في المجتمع نتيجة لارتفاع مستوى المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تشجع التخصص في العمل الذي يؤدي بدوره إلى الإتقان في الإنتاج وتعزيز الخبرات وبالتالي يساهم في خلق التجديد، بالإضافة إلى أن التقدم التكنولوجي واشتداد حدة المنافسة الدولية في ظل العولمة، فرضت على المؤسسات الاقتصادية باختلاف أحجامها الإهتمام بالعمليات الإنتاجية الأكثر أهمية والتخلص من العمليات الثانوية لمؤسسات أخرى متخصصة في هذا المجال، حيث أن المؤسسات الضخمة تلجأ إلى المؤسسات المقاولة من أجل تحسين نوعية المنتوج، ويمكن للمؤسسات الكبيرة أن تستفيد من المقاولة الباطنية من خلال:

- اقتصاد التكاليف من خلال التقليل من القوة العاملة ورؤوس الأموال التي قد تتحملها؛

- التكنولوجية والجودة في الإنتاج التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- المساهمة في الإبداع، البحث والتطوير: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر الإبداع والابتكار، لدرجة أنها تتفوق على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة، فالصناعات الصغيرة الجديدة تبادر إلى ابتكار منتجات وعمليات إنتاجية جديدة.

---

[3] رابح حميدة، *استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة* ، مذكرة تخرج ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011/2010، ص.ص. 29-32.

–تنمية المنافسة: إن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتبط بدرجة أعلى بالمنافسة في الأسواق لأن تواجدها يكون بأعداد كبيرة وفي نفس القطاع ولنفس المنتج وبذلك تكون المنافسة حادة على مستوى التكاليف، الجودة، الأسعار، التجديد والابتكار.

–خلق القيمة المضافة وجلب الاستثمارات الأجنبية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في مختلف الاقتصاديات من خلال مبادلات السلع وإنتاجها وتقديم خدماتها، فهي تخلق قيمة مضافة معبر عنها بالفرق بين التكلفة المحتملة والأرباح والإيرادات المحققة، كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالا خصبا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير المناخ المناسب والتسهيلات اللازمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، خاصة في ميدان السياحة وبعض الصناعات النسيجية والغذائية، ولهذا فهي تساهم في تشجيع الاستثمار الذي يعتبر الدافع الحقيقي لعملية التنمية الاقتصادية في أي دولة الذي يساعد مباشرة في القضاء على البطالة والرفع من مستوى النمو الاقتصادي من خلال التأثير في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

–تحقيق التكامل الصناعي وزيادة الناتج المحلي: المعلوم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة ليسا محل منافسة ومفاضلة بقدر ما يكونان محل تكامل، فالتعاون بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة يؤدي إلى تدعيم الصناعة ككل وتنظيم الإستهلاكات الوسيطية وتنوع الإنتاج الصناعي، وهذا من خلال العلاقات ما بين القطاعات وعملها على خلق روابط بين الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي، أما من ناحية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام، فهذه المؤسسات تؤثر في ثلاثة اتجاهات:

- تعمل على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة؛
- تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها، مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام؛
- تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع في الموارد على المستوى الوطني.

وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه، بشموله العديد من المنتجات البديلة، أو المكملة،.

–دعم التجارة الخارجية (تنمية الصادرات): تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم التجارة الخارجية من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة لما تتميز به من مميزات نسبية ووفرات اقتصادية أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة، حيث تساهم بذلك في توفير العملة الصعبة أيضا، كما أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات تعد على قدر من الأهمية، وكثيرا ما تتجاوز 50 % من الصادرات الوطنية.

–الاستغلال الأمثل للموارد المحلية: تساعد هذه المؤسسات على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية، فهي تعمل على استثمار المدخرات القليلة المتواجدة لدى الأفراد والعائلات، بدلا من ترك هذه الأموال عرضة للإنفاق المباشر، كما تقوم باستغلال المواد الأولية الخاصة بالصناعات التقليدية، إضافة إلى استغلال النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع كمواد التعبئة والتغليف التالفة.

2-العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل يجب أخذها بعين الاعتبار وهذا قصد تنميتها وتوجيهها إلى خدمة الاقتصاد الوطني، وتزداد خطورة مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة بالنسبة لتلك المؤسسات التي ما تزال في مرحلة الإنشاء والتي لم تبلغ بعد مرحلة الإستقرار.

1.2-المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تصنيف المشكلات التي تتأثر بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من زاوية البيئة الخاصة التي تعيشها هذه المؤسسات سواء البيئة الداخلية (الظروف الداخلية والخاصة بكل مؤسسة) والبيئة الخارجية (الظروف الخارجية للمؤسسات) كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (01): الظروف الداخلية والخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

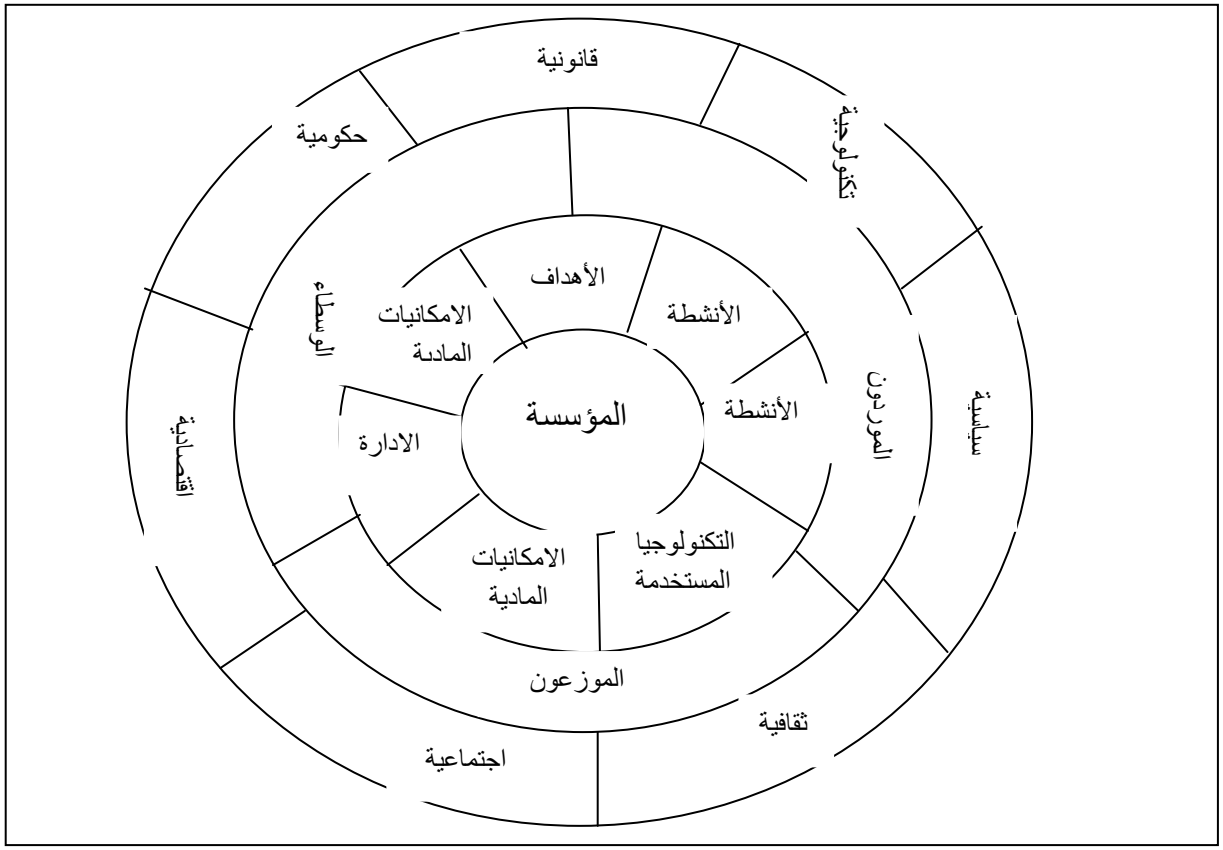

المصدر: جميلة مبرز، *العوامل المؤثرة في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* ، ندوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الاشكاليات وآفاق التنمية، مصر، 18-22 يناير 2004.

ومن أبرز وأهم المشاكل التي تواجه هذا القطاع ما يلي:

–مشكل التمويل والائتمان: تعتبر مشكلتا التمويل والائتمان بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالأخص في مرحلة الانطلاق فكثيرا ما تعتمد على قدراتها الخاصة، أي على التمويل الذاتي عن طريق الأموال الخاصة بالمؤسسين، أو على القروض العائلية، والحصول على القروض المصرفية يستوجب –فضلا عن دراسة جدوى هذا الاستثمار أو المشروع– توفر الضمانات اللازمة، والتي غالبا مالا تكون متاحة، لكن معظم الدراسات المهتمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترى أن مشكل التمويل لا يعود إلى عجز البنوك التجارية والمؤسسات المالية على تمويل هذه المؤسسات، بل في الحقيقة هي عدم الرغبة في تمويل المشاريع الصغيرة سواء عند نشأتها أو عند توسعها أو من خلال نشاطها الإنتاجي، فهذا الأمر شائع خاصة في البلدان النامية، وتنعكس مشكلة التمويل على معاملات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث تضطر إلى الشراء بالأجل من بعض التجار وبأسعار مرتفعة نسبيًا واللجوء إلى الوسطاء في أسواق المواد الخام للحصول على احتياجاتها بأسعار مغالى فيها، وكذا التعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبيرة لتوفير المدخلات وتسويق الإنتاج مقابل أجر محدد متفق عليه أو بسعر منخفض، مما يقّلل من معدل ربحية النشاط مقارنة بالمعدل المناظر لو توافرت الموارد التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4].

–مشكل العقار الصناعي: غالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في تدبير المكان الملائم وفي المباني اللازمة لإنشاء مؤسسته. ففي الكثير من البلدان النامية لا تتولى الحكومات عملية إقامة مناطق صناعية تلائم احتياجات صغار المستثمرين، ومن ثم فإن العبء الأكبر في تدبير المكان الملائم والأبنية اللازمة يقع على عاتق المستثمر نفسه، مما يتطلب منه تجميد جزء من رأسماله، هذا بالإضافة إلى بعض الصعوبات الأخرى التي ترتبط بعدم توفر البنى التحتية والمرافق الأساسية، ولهذا يبقي مشكل العقار الصناعي عائقا في إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية والصناعية، نظرا للمشاكل التي تعرقله. من بينها[5]:

–الأراضي: يتعّلق مشكل الأراضي أساسا بـ:

– القيود البيروقراطية التي لازلت تفرض نفسها على مستوى الجماعات المحلية، والهيئات المشرفة على التسيير العقاري؛

– طول مدة منح الأراضي، فالمدة المتوسطة تقارب السنتين في الجزائر على سبيل المثال، وهو أجل طويل يجعل عددا كبير من المستثمرين لا يتحصلون على أراض لإقامة مشاريعهم؛

– رفض طلبات منح الأراضي المخصصة للاستثمار رفضا غير مبرر؛

– كثير من الأراضي المتواجدة في المناطق الصناعية، تتسم بالغموض على مستوى وضعيتها القانونية، فأغلب شاغليها قد لا يملكون عقد الملكية.

---

[4] بوزهرة محمّد، بن يعقوب الطاهر، *تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حالة المشروعات المحلية سطيف* ، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 25-28 ماي 2003، ص. 10.

[5] رابح حميدة، مرجع سابق، ص.ص. 20-21.

–المنافع: بعض المنشآت الصناعية القائمة على أطراف القرى أو داخل المدن الصغيرة تفتقد إلى الخدمات العامة، كافتقارها إلى المياه الصالحة والطاقات الكهربائية اللازمة لممارسة النشاط، مما يضطر أصحاب المنشآت إلى حل الأزمة بتهيئة هذه الخدمات بأنفسهم، وأحيانا تكون بطرق غير رسمية، الأمر الذي تسبب في مواجهة تكاليف مالية منذ البدء.

ففي الجزائر على سبيل المثال، رغم أن المنشور رقم 104 المؤرخ في 1994/04/22 والصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية الذي ينص على تكوين لجنة تضم ممثلي مسؤولي مؤسسات صناعية على مستوى القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى مسؤولي مختلف الهيئات العمومية (الشركة الوطنية للكهرباء والغاز/ الماء الصالح للشرب /الماء الصناعي/ البريد والمواصلات) إلا أن الواقع يبن أن التنسيق بين مختلف هذه المؤسسات لإنجاز أشغال المنفعة غائب تماما، الشيء الذي يؤديإلى التأخر في إتمام المشاريع.

–مشاكل إجرائية مع الأجهزة الحكومية: ويتلخص هذا المشكل فيما يلي[6]:

–مشكلة الحصول على تراخيص التشغيل عادة ما يجد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الوفاء بالمتطلبات الأمنية والصحية نظرًا لضيق مساحات الورش والمحال الصغيرة من ناحية، ولارتفاع تكلفة توفيرها من ناحية أخرى، مما يعرضهم لمخالفات وجزاءات لعدم مراعاة الشروط الواجبة

–مشكلة التأمينات الاجتماعية: حيث تشترط هيئة التأمينات الاجتماعية على صاحب العمل التأمين على كافة العاملين بالمؤسسة أيًا كان عددهم، وقد يتقاعس أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن ذلك

–مشكلة الضرائب: حيث لا يمسك أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفاتر حسابية منتظمة.

–مشاكل التشريعات المنظّمة لسوق العمل: حيث يؤدى تدخل الحكومات ونقابات العمال في سوق العمل إلى تقييد فرص العمل التي يمكن أن توفرها المؤسسات الصغيرة،

–مشكل نقص الخبرة والمعلومات: تعانى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عليه عدم إدراك صاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات

---

[6] لؤي محمّد زكي رضوان، *المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية الواقع ومعوقات التطوير* ، ندوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، 18-22 يناير 2004، مصر، ص.ص. 117-118.

المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة بمكان على صاحب المؤسسة الصغيرة او المتوسطة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنه من تدعيم قدرته التنافسية في السوق أو علاقاته التكاملية مع المؤسسات الكبيرة[7].

–قلة الخبرة التنظيمية والتسييرية: حيث تعتبر قّلة الخبرة التنظيمية والتسييرية من بين أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع للأسباب التالية[8]:

–عدم توفر فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد مسيرين أكَفاء لتسيير إدارة على أعلى مستوى مطلوب، وذلك بسبب قصور البرامج التعليمية في هذا المجال؛

–نقص الخبراء المختصين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضعف التنسيق فيما بينهم؛

–خوف الكثير من المؤسسات المصغرة التعامل مع البنوك أو المؤسسات التمويلية الرسمية، لأنهم لا يستوعبون نظمها وطبيعتها، وليست لهم الخبرة في إجراء التعامل معها، ولا خلاف أنه في ظروف ومعطيات بهذا الشكل، لا يمكن التخطيط لإنشاء وتطوير المؤسسات وحتى الاقتصاد برمته.

–مشكلة العمالة الفنية المدربة: يعد العنصر البشري، أحد أهم عناصر الإنتاج، ولذلك فإن نقص العمالة الماهرة هو من أهم المعوقات التي تواجهها هذه المؤسسات إذ لا يمكن تجاوزها بسهولة رغم إدراكها من قبل أصحابهاا في أغلب الأحيان، ويعود سبب عدم وفرة العمالة الماهرة إلى تفضيل العاملين الاشتغال في المؤسسات الكبيرة بالأخص الحكومية بسبب الأجور العالية والحوافز وامتيازات التقاعد والضمان الإجتماعي، فضلا عن انعدام الضوابط التي تحد من عملية انتقال العمالة من مشروع لآخر أو من قطاع لآخر، بالإضافة إلى عدم توافر فرص التكوين والتدريب الجيد والمناسب لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المؤسسات، حيث يتميز العمال في هذه المؤسسات بتعدد الاختصاصات على عكس المؤسسات الكبيرة، والمبرر في ذلك هو صغر حجمها وكذلك لتكيفها مع المتغيرات، سيما تغيرات المحيط التنافسي، وعليه فنادرا ما يعتمد هذا النوع من المؤسسات مخططات تكوين لتنمية معارف مستخدميها والسبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى لارتفاع تكلفة عملية التكوين[9].

–مشكلة التسويق: تعانى المؤسسات الصغيرة من مشكلات وصعوبات تسويقية في السوقين المحلى والخارجي بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب المشروعات الكبيرة وشركات التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة، ويضاعف من صعوبة الأمر تفضيل الجهات الحكومية وبعض فئات المجتمع التعامل مع الشركات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر ولضمان انتظام التوريد بالكميات المطلوبة وفى المواعيد المقررة ولتفادى المشكلات الإدارية والمالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات

---

[7] محمد فتحي صقر، *واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها* الاقتصادية، ندوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، 18-22 يناير 2004، مصر، ص. 35.

[8] رابح حميدة، مرجع سابق، ص. 24.

[9] رقيبة سليمة، *تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة* ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص. 33.س

الصغيرة، كما تواجه المؤسسات الصغيرة – على مستوى الأسواق المحلية المحدودة – مشكلة ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخول، مما يؤدى بالتالي إلى ضعف الإيرادات البيعية بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المنشأة للبيع بأسعار رخيصة نسبيًا، وبصفة عامة، فإن صاحب المنشأة الصغيرة يفتقر إلى الوعي التسويقي ويعانى من نقص كفاءات رجال البيع والتسويق وقصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة السلع والخدمات المنافسة، ولا سيما بالنسبة لأسواق التصدير، كما تنقصه الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج وتنشيط المبيعات، مثل الاشتراك في المعارض والإعلان في المجلات والجرائد والتلفزيون وإقامة اتصالات وثيقة مع الأسواق ومنافذ التسويق البعيدة، ولذلك يضطر صاحب المنشأة الصغيرة إلى الاعتماد على الوسطاء من التجار في عملية التسويق وإلى قبول أسعار منخفضة إلى حد كبير مما ينعكس سلبًا على معدلات الربحية، أضف إلى ذلك عدم قدرة المنشآت الصغيرة على تقديم خدمات ما بعد البيع أو توفير تسهيلات الدفع للعملاء[10].

2.2–مشكلات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم الآليات المؤسسية والإجراءات الاقتصادية المتعلقة بمحاولات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية مساهمتها في الاقتصاد الجزائري، واحتواء الاشكاليات التي تحجم دورها، فإن محدوديتها الواقعية تدل على تنامي تلك المشكلات التي تواجه إقامة وتطوير المشروعات الاقتصادية[11]:

–المشكلات الاقتصادية: تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والاجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب عشرات التراخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب الاتصال بها، واصبح محيط المؤسسة غير مساعد فهناك تباطؤ في الاجراءات وتعقيد الشبكات، تفسير ضيق للنصوص، نقص تكوين الموظفين، نقص الاعلام، الوثائق المطلوبة التي تكون مزدوجة الاستعمال في كثير من الحالات،فمثلا الحصول على سجل تجاري يستدعي وقتا طويلا وتقديم أكثر من 18 وثيقة، والمدة اللازمة للقيام بالاجراءات الادارية لاقامة مشروع تزيد على ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى 5 سنوات حسب معطيات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وبالتالي تؤكد نتيجة ما توصل إليه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي يأن المشاكل البيروقراطية تشكل أهم حاجز تتحطم عليه ارادة المستثمر في قطاع المرسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.

–مشاكل التمويل: من أهم وأخطر المشاكل التي تواجه تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة التمويل وخاصة من الجهاز المصرفي الذي يتميز بمحدوديته على المستويات التالية:

---

[10] محمد فتحي صقر/ مرجع سابق، ص.ص. 36-37.

[11] صالحي صالح، *أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري* ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، الجزائر، 2004، ص.ص. 29-30.

محدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالتكاليف والضمانات: فتكلفة التمويل ومشكلة الضمانات قد أحبختا تحدان من مرونة التمويل وانسيابه بالحجم المناسب وفي الآجال الملائمة، وبالتالي أضحى هذا الوضع بتكاليفه الرسمية وغير الرسمية عائقا لتطور المشروعات؛

محدودية التمويل المتعلقة بالصيغ والاجراءات: يتميز التمويل المصرفي التقليدي بمحدوديته الصيغية وتعقيداته الاجرائية والوثائقية، ذلك أن الوساطة المالية والمنظومة المصرفية لم يكن بامكانها التكيف مع وتيرة التحولات الهيكلية المسجلة على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث ظهر وكأنهما تجاوزتهما الأحداث؛

محدودية التمويل المتعلقة بالحجم والمشروطية والأولويات: إن حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تغطية احتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم ومن حيث المشروطية ومن ناحية الأولويات وخاصة في ظل اقتصاد الانفتاح حيث انعكس ذلك على حرمان الأنشطة الانتاجية وفي نفس الوقت تشجيع أنشطة المضاربة وتوسعت الدائرة التجارية المضاربية على حساب الدائرة الانتاجية التي توفر الثروات ومناصب االعمل بسبب الانفتاح غير المضبوط للاقتصاد الوطني.

-المشاكل المرتبطة بالعقار: يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الايجار يعد أساسيا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة، وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار، بحيث ما زالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ووكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والوكالات العقارية وقد عجزت عن تسهيل اجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

-المشاكل المتعلقة بالانفتاح التجاري: إن سياسات التحرير التجاري للاقتصاد الوطني التي ترافقت مع سياسات تكييف هيكلي للانتقال من اقتصاد مسير اداريا في اطار المذهبية الاشتراكية إلى اقتصاد انفتاح تجاري في اطار المذهبية الليبرالية الجديدة، قد أدى إلى نمو آليات التربيع وأشكال الفساد التي انعكست على المؤسسات الانتاجية الخاصة والعامة بحيث ترتفع معدلات الأرباح في الأنشطة التجارية والاقتصادية غير الأساسية مما أثر بشكل خطير على نمو وتطوير المنظومة الانتاجية التي تركز على تثمين المزايا النسبية للاقتصاد الجزائري وتنمي أشكال الشراكة الاستثمارية الانتاجية مع المتعاملين الأجانب.

3-البرنامج الوطني لإعادة التأهيل

تجاوز العقبات التي تعترض تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب إعداد برنامج للتأهيل من أجل معالجة المشكلات الكبيرة التي تواجه المستثميرين، وقد قامت الوزارة بإعداد برنامج إعادة التأهيل يسعى إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.3-تعريف عملية إعادة التأهيل

إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هي في المقام الأول، عملية تعلم مستمر، والتفكير، والمعلومات والتبادل الثقافي من أجل الحصول على مواقف جديدة، وردود فعل وسلوكيات رجال الأعمال، وأساليب إدارة ديناميكية ومبتكرة.

تمر عملية إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر عدة خطوات، ولكن كل مؤسسة لها طريقتها الخاصة في التطور وفقا لخصوصياتها وفي هذا السياق تحدد أربع خطوات رئيسية[12]:

الخطوة 1: الاستفاقة هي خطوة تمهيدية تهدف إلى رفع مستوى وعي صاحب المشروع للتعرف على نقائصه ونقائص مؤسسته، وتتحقق من خلال التشخيص القبلي والذي يعد عملية إعادة التأهيل أولية وسريعة يتم من خلالها التشخيص والمصادقة على مشاكل المؤسسة؛

الخطوة 2: إن اعتماد أفضل الممارسات الإدارية، وإنشاء تنظيم فعال، فمن خلال هذه المرحلة لإيجاد أو تحسين وظائف العمل إذا لم تكن موجودة أو أنها تفتقر إلى التنظيم، الشركة في طور التشكل؛

الخطوة 3: تطوير وظيفي على هذا المستوى تبدآ المؤسسة في تأهيل نفسها وترتيب إجراءات محددة استنادا إلى الإنجازات التي حققتها في الخطوات السابقة: هذه الإجراءات تشمل ما يلي:

-تعزيز الموارد البشرية على مختلف المستويات، يقوم رئيس المؤسسة بتحديد المسؤوليات، العمل في إطار جماعي وزرع الثقة حسب الكفاءات.

-فهم عميق للسوق ولتموقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛

-تنفيذ أدوات التسيير وأساليب العمل في مجالات مختلفة حسب القطاع

الإجراءات في هذا المجال قد تؤثر على إدارة المشاريع في مؤسسة بناء إطلاق جدولة أو تسيير الإنتاج في مؤسسة صناعية، وتسيير المخزون وحساب التكاليف، وهذه القائمة ليست شاملة، والإجراءات مشخصة فقط للاحتياجات الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الخطوة 4: التوقع والمطابقة للمعايير الدولية، في هذه المرحلة، يضع رئيس المؤسسة نفسه في حالة ترقب حول مستقبل مؤسسته ويلتزم بالإجراءات الملائمة وهي:

[12] http://www.andpme.org.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=80%3Aman-definition-de-la-mise-a-niveau&catid=38%3Aprogramme-man&Itemid=131&lang=ar, 10/12/2014, 20 :44.

-تطبيق أنظمة الجودة من أجل المصادقة حسب المعايير الدولية مثل الإيزو 9001، برنامج الرصد العالمي، آيزو 22000، الخ؛

-تأشير اللجنة الأوربية، ومخططات نشاط التصدير؛

-إعداد إستراتيجية للمؤسسة، ومشاريع الشراكة؛

-البحث والتطوير، واليقظة التكنولوجية.

فإعادة التأهيل ليست عملية فريدة، محدودة في الوقت، ولا توجد أي مؤسسة باستطاعتها القول "لقد أنهيت إعادة تأهيلي"، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار التغيرات الدائمة التي تتدخل في المحيط التقني، التجاري والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في هذا المعنى لا يمكننا الحد من إعادة التأهيل في المصادقة و التي تحتاج بنفسها إلى الحفاظ عليها وتحسينها، بدلا من ذلك، فهي مسيرة من عمليات إعادة التأهيل وكل منها له مضمون وأهداف محددة وقابلة للقياس، وتحدد التي بعدها، ويجوز في أي وقت لرئيس المؤسسة إلى وقفة في عملية إعادة التأهيل، أو إتاحة الوقت لتوطيد مكتسبات عمليات إعادة التأهيل السابقة، بالإضافة إلى ذلك، عملية إعادة التأهيل هي أساسا غير مادية، لا تخص التغيير، في أي وقت للمعدات أو توسيع إمكانيات الإنتاج.

2.3-محتوى برنامج إعادة التأهيل

البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الأداة التي وضعتها السلطات الجزائرية للسماح لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو ولعب دورا قياديا في التنمية الوطنية، وينطلق من الحاجة المعلنة من طرف رؤساء المؤسسات للدعم العمومي لمواجهة التغيرات الحالية وامتصاص العجز المالي للمؤسسات الجزائرية فيما يخص التسيير و توفير المرافق.

هناك مجموعة من تدابير المرافقة ذات طابع غير المادي وممولة بشكل كلي أو جزئي من طرف السلطات صاحب برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والبرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منصوص عليه في قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-2001 المؤرخ في 18 ديسمبر 2001 وبصفة خاصة المادة 18، وهناك مجموعة من النصوص القانونية لتحديد وتنفيذ هذا البرنامج.

هدف البرنامج: تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من مسايرة المعايير الدولية في التنظيم والإدارة، لتمكينها من مواجهة تحديات العولمة، وانفتاح الأسواق، والتغيرات التكنولوجية، وهذا بالعمل من خلال مرافقة ودعم وضعت في أعقاب التشخيص أو التشخيص القبلي الأولي.

الفئة المستهدفة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو الذي حدده القانون على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي مؤسسة إنتاج السلع والخدمات الموظفة من 1 إلى 250 عامل والتي لا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار أو التي لا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية 500 مليون دينار جزائري.

ينقسم البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جزأين[13]:

الجزء 1: الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويشمل نوعين من الاجراءات:

الإجراءات الرئيسية

-إجراء التشخيصات القبلية والتشخيصات؛

-وضع خطط لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختارة؛

-تنفيذ خطط لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختارة.

إجراءات خاصة

-إجراء أبحاث و دراسات حول السوق؛

-المرافقة لإدخال نظم الجودة والاعتماد في هذه النظم؛

-خطط الدعم لتكوين موظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-دعم المواصفات والمقاييس والملكية الصناعية؛

؛دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-إجراءات تقديم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بحوالي 80 ٪ من قبل البرنامج الوطني لإعادة التأهيل.

الجزء 2: تدابير فورية لصالح محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في:

-إنشاء دراسات حول فروع الأنشطة الصناعية؛

-إعداد دراسات لتحديد المواقع الإستراتيجية حسب فروع الأنشطة الصناعية؛

-إعداد دراسات عامة حسب كل ولاية؛

-تقوية القدرات اللامادية لتدخل الجمعيات المهنية للمساعدة في ترويج ودعم وترقية البرنامج؛

[13] http://www.andpme.org.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=124%3Ason-programme&catid=38%3Aprogramme-man&Itemid=324&lang=ar, 10/12/2014, 20 :45.

-تحسين الوساطة المالية بين المصارف والمؤسسات المالية لتسهيل عملية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض المصرفية ووضع ترتيبات لتقديم الدعم المالي؛

-إعداد وتنفيذ خطة وبرنامج الاتصال والتوعية؛

-إعداد و نشر المجلات الخاصة حول كيفية إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-المتابعة وتقييم العمليات المنفذة زيادة على السهر على تداعيات البرنامج.

خاتمة

بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى النشاط الاقتصادي، إلا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من يعاني عدة مشاكل يجب أخذها بعين الاعتبار وهذا قصد تنميتها وتوجيهها إلى خدمة الاقتصاد الوطني، وتزداد خطورة مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة بالنسبة لتلك المؤسسات التي ما تزال في مرحلة الإنشاء والتي لم تبلغ بعد مرحلة الإستقرار.

ويمكن تصنيف المشكلات التي تتأثر بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من زاوية البيئة الخاصة التي تعيشها هذه المؤسسات سواء البيئة الداخلية (الظروف الداخلية والخاصة بكل مؤسسة) والبيئة الخارجية (الظروف الخارجية للمؤسسات)، ومن تلك المشكلات مشاكل التمويل، ومشاكل مرتبطة بالعقار وأخرى متعقلة بالانفتاح التجاري والتحديات التي تفرضها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتجاوز العقبات التي تعترض تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب إعداد برنامج للتأهيل من أجل معالجة تلك المشكلات الكبيرة التي تواجه المستثميرين، وقد قامت الوزارة بإعداد برنامج إعادة التأهيل يسعى إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فالهدف من برنامج إعادة التأهيل هو تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من مسايرة المعايير الدولية في التنظيم والإدارة، لتمكينها من مواجهة تحديات العولمة، وانفتاح الأسواق، والتغيرات التكنولوجية، وهذا بالعمل من خلال مرافقة ودعم وضعت في أعقاب التشخيص أو التشخيص القبلي الأولي

المراجع المعتمدة في الدراسة

-بن نعمان مُحَّد، *مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا*، مذكرة تخرج ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير عمومي، جامعة الجزائر3، 2012/2011؛

-بوزهرة مُحَّد، بن يعقوب الطاهر، *تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حالة المشروعات المحلية سطيف*، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 25-28 ماي 2003؛

-جميلة مبرز، *العوامل المؤثرة في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، ندوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الاشكاليات وآفاق التنمية، مصر، 18-22 يناير 2004،

-رابح حميدة، *استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة*، مذكرة تخرج ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011/2010؛

-رقيبة سليمة، *تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة*، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف 17-18 أفريل 2006؛

-شعيب أتشي، *واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية*، مذكرة تخرج ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جلمعة الجزائر، 2008/2007؛

-صالحي صالح، *أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري*، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، الجزائر، 2004؛

-لؤي مُحَّد زكي رضوان، *المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية الواقع ومعوقات التطوير*، ندوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، مصر، 18-22 يناير 2004؛

-مُحَّد فتحي صقر، *واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها* الاقتصادية، ندوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، مصر، 18-22 يناير 2004؛

-نادية قويقح، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق*، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 14، 2006؛

-http://www.andpme.org.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=80%3Aman-definition-de-la-mise-a-niveau&catid=38%3Aprogramme-man&Itemid=131&lang=ar, 10/12/2014, 20 :44 ;

-http://www.andpme.org.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=124%3Ason-programme&catid=38%3Aprogramme-man&Itemid=324&lang=ar, 10/12/2014, 20 :45.